



تقرير

التدقيق

تقديرات الكلفة اللازمة للإنجاز والتقارير المالية

لإدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٥

التقرير رقم SIGIR 05-011

مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق



## المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٥

مذكرة إلى مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق  
ومدير مكتب المشاريع والعقود

الموضوع: تقديرات الكلفة اللازمة للإنجاز والتقارير المالية لإدارة صندوق إغاثة وإعادة  
إعمار العراق (التقرير رقم SIGIR 05-011)

نقدم تقرير التدقيق هذا لمعلوماتكم واستخدامكم. أجرينا هذا التدقيق وفقاً لواجباتنا القانونية المنصوص عنها في القانون العام 106-108، كما تمّ تعديله، والذي يفرض إجراء تدقيق مستقل وموضوعي يتعلق بالبرامج والعمليات الممولة من الأموال المخصصة أو المتوفرة عن طريق صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يفرض القانون العام 106-108، كما تمّ تعديله، بان نؤمن القيادة المستقلة والموضوعية، كما تنسيق وتقديم التوصيات بشأن السياسات المصممة لتعزيز الاقتصاد، والفعالية، والكفاءة في إدارة هذه البرامج والمشاريع، ومنع الهدر والاحتيايل، وإساءة الاستخدام، والكشف عنها.

لقد أخذنا بعين الاعتبار ملاحظات المدير الحالي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق ومدير مكتب المشاريع والعقود، عند إعداد التقرير النهائي.

إننا نقدر حسن معاملتكم لموظفينا. للمزيد من المعلومات حول تقرير هذا الموجز المؤقت للمعلومات، الرجاء الاتصال بالسيد جيمس بي ميتشل على [jim.mitchel@sigir.mil](mailto:jim.mitchel@sigir.mil) أو على رقم الهاتف 428-1100 (703).

ستيوارت دبليو بووين، جونيور  
المفتش العام

# مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٥

التقرير رقم SIGIR 05-011

(المشروع رقم D2005-DCPAAI-0004.1)

تقديرات كلفة الإنجاز والتقارير المالية لإدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

## ملخص تنفيذي

المقدمة. في آذار/مارس ٢٠٠٥، باشرنا إجراء تدقيق لتحديد ما إذا كانت أنظمة المعلومات المستخدمة في قبل المنظمات الحكومية الأميركية نتج عنها إدارة فعالة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تقرير التدقيق هذا هو الأول من سلسلة تقارير تعالج رقابة الإدارة على أنظمة المعلومات المستخدمة من جانب المنظمات الحكومية الأميركية داخل العراق لإدارة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يناقش هذا التقرير أنظمة مكتب المشاريع والعقود المستخدمة لتطوير تقديرات كلفة الإنجاز لمشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ولوضع التقارير عن معطيات الالتزامات المالية.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، خصص الكونغرس مبلغ ١٨,٦ مليار دولار بموجب قانون الاعتمادات الطارئة الملحقة للدفاع عن أفغانستان والعراق ولإعادة إعمارهما (القانون العام 106-108). أنشأ القانون صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وكان من ضمن تمويلاته هذا الصندوق مبلغ ١٨,٤ مليار دولار مخصصة للعراق.

يطالب القسم ٢٢٠٧ من القانون العام 106-108، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، مدير مكتب الإدارة والموازنة بأن يقدم، بالتشاور مع رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة، تقريراً إلى الكونغرس كل ثلاثة أشهر يُحدّث فيه المعلومات حول الاستخدامات المقترحة لجميع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على أساس كل مشروع بمفرده، بما في ذلك تقديرات التكاليف المطلوبة لإنجاز كل مشروع. القسم ٢٢٠٧ الخاص بالتقرير حول إعادة إعمار

العراق (تقرير القسم ٢٢٠٧) هو الآن من مسؤولية مكتب إدارة إعادة إعمار العراق نظراً لحل سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

يقوم مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بجمع المعلومات حول إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الواردة من جميع الوكالات التي وُزعت عليها أموال الصندوق، وبالدرجة الأولى من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، كما يقوم بإعداد تقرير القسم ٢٢٠٧ لتحويله إلى الكونغرس عن طريق وزارة الخارجية. ويُعد مكتب المشاريع والعقود تقرير وزير الجيش الذي يُدمج في تقرير القسم ٢٢٠٧، مُعززاً بذلك معلومات وزارة الدفاع لإعداد التقارير حول أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

**الهدف.** كان الهدف المُعيّن لهذا التدقيق الأول من هذه السلسلة، تحديد ما إذا كانت أنظمة المعلومات هذه والمعطيات التي تتضمنها هذه الأنظمة المستخدمة من قِبَل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، ومكتب المشاريع والعقود لرصد مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، جديرة بالثقة بصورة وافية، ومنسقة بما فيه الكفاية بين تلك المنظمات لضمان تقديم تقارير دقيقة وكاملة، وفي الوقت المناسب، إلى كبار الرسميين الحكوميين والكونغرس حول استخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

**النتائج.** تقرير القسم ٢٢٠٧ لشهر نيسان/إبريل ٢٠٠٥ الذي جمعه مكتب إدارة إعادة إعمار العراق لم يُلبِّ الشروط التي وضعها الكونغرس لتضمين تقديرات التكاليف المطلوبة لإنجاز كل مشروع، على أساس كل مشروع بمفرده. وعليه بات من الصعب، بدون معطيات حالية ودقيقة حول كلفة الإنجاز، تحديد ما إذا كانت الأموال متوفرة لإنجاز المشاريع الجارية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وللبداء بمشاريع جديدة (النتيجة أ).

لم يكن بالإمكان التحقق من دقة التزامات وزارة الدفاع البالغة ٧,٩ مليار دولار الواردة في تقرير وزارة الجيش الصادر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٥. أضف إلى ذلك ان المعلومات التي ضُمَّت إلى تقرير القسم ٢٢٠٧، بما في ذلك تقرير وزير الجيش، لم يكن مطلوب التحقق من دقتها من قِبَل المنظمات الحكومية الأميركية التي قدمت هذه المعلومات. نتيجة لذلك، كان تدقيقنا عاجزاً عن التحقق من دقة المعطيات التي عُرِضت من خلال تقرير وزير الجيش إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. وأخيراً، وبما ان التحقيق لم يكن مطلوباً أو مُنفذاً من قِبَل مكتب المشاريع والعقود، بما في ذلك المعلومات المقدمة من المنظمات الأخرى عبر مكتب المشاريع والعقود، فليس هناك ما يكفل بان الكونغرس قد زُوِّدَ بمعلومات صالحة عبر تقرير

القسم ٢٢٠٧ والتي هي ضرورية لممارسة الإشراف على جهود إعادة إعمار العراق (النتيجة ب).

الإجراءات الإدارية. خلال تدقيقنا، باشر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق باتخاذ الإجراءات لتحضير وإعداد التقارير حول تقديرات كلفة الإنجاز، وسوف يبدأ بنقل هذه المعلومات في تقرير القسم ٢٢٠٧ لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، بدأ مكتب المشاريع والعقود نقل المعلومات عن تقديرات كلفة الإنجاز إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق.

التوصيات. نوصي بان يطالب مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بان يتم تقديم أفضل المعلومات الحالية عن تقديرات كلفة الإنجاز لإدخالها في تقرير القسم ٢٢٠٧ حول إغاثة وإعادة إعمار العراق (التوصية أ.٢). وأوصينا أيضاً بأن يطالب مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بان يتم التحقق من دقة المعطيات المقدمة من قبل المنظمات الحكومية الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بقصد إدخالها في تقرير القسم ٢٢٠٧ قبل عرضها (التوصية ب.٢).

علاوة على ذلك، أوصينا بأن يعتمد مدير مكتب المشاريع والعقود إلى:

- إكمال دمج قاعدة معطيات نظام الإدارة المالية لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي في المشروع، وكذلك في مشروع "أوراكل" للربط البيني المحاسبي التابع لمكتب المشاريع والعقود (التوصية أ.١.١).
- استكمال وتحديث، على أساس كل مشروع بمفرده، التكاليف الدقيقة والكاملة المطلوبة لإنجاز كل مشروع (التوصية أ.١.١ ب).
- التأكد من ان رقابة الإدارة على تقرير وزير الجيش، مثل إجراءات المطابقة المحاسبية، ينتج عنها التحقق من دقة المعطيات المقدمة (التوصية ب.١).

ملاحظات الإدارة ورد التدقيق. وافق المدير الحالي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق على التوصية أ-٢، ووافقنا. ووافق المدير الحالي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق أيضاً على التوصية ب-٢، لكنه ربط موافقته بمقاربة بديلة للإجراءات الموصى بها. وافقنا وعدلنا تقريرنا وفقاً لذلك.

وافق مدير مكتب المشاريع والعقود على التوصية أ-١-أ و أ-١-ب فوافقنا. لكن مدير مكتب المشاريع والعقود لم يوافق على التوصية ب-١ وقدم أسباب عدم موافقته. وافقنا وعدلنا تقريرنا وفقاً لذلك.

اننا نعتزم القيام بتدقيقات متابعة لتقديرات تكاليف الإنجاز التي أعدها مكتب المشاريع والعقود. ونعتزم أيضاً القيام بتدقيقات متابعة حول دقة المعطيات الواردة في تقرير وزير الجيش وتقرير القسم ٢٢٠٧ وحول رقابة الإدارة على المعطيات المقدمة.

## جدول المحتويات

I	الملخص التنفيذي
	المقدمة
١	الخلفية
٢	الهدف
	النتائج
٣	١-أ تقديرات غير مُطوّرة لتكاليف إنجاز مشاريع إعادة إعمار العراق
٦	٢-ب دقة تقرير وزير الجيش
	ملحقات
١٠	أ- النطاق والمنهجية
١١	ب- الاختصارات
١٢	ج- توزيع التقرير
١٤	د- أعضاء فريق التدقيق
	ملاحظات الإدارة
١٥	مدير مكتب المشاريع والعقود - العراق

### الخلفية

في آذار/مارس ٢٠٠٥، باشرنا العمل في التدقيق لتحديد ما إذا كانت أنظمة المعلومات المستخدمة من قبل المنظمات الحكومية الأميركية نتج عنها إدارة فعالة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تقرير التدقيق هذا هو الأول من سلسلة تقارير تعالج رقابة الإدارة على أنظمة المعلومات التي تستخدمها المنظمات الحكومية الأميركية داخل العراق لإدارة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يناقش هذا التقرير أنظمة مكتب المشاريع والعقود المستخدمة لتطوير تقديرات كلفة الإنجاز لمشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ولوضع التقارير عن معطيات الالتزامات المالية.

الاعتمادات المخصصة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، خصص الكونغرس ١٨،٦ مليار دولار بموجب قانون الاعتمادات الطارئة الملحقه للدفاع عن العراق وأفغانستان وإعادة إعمارهما (القانون العام 106-108). أنشأ القانون صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، الذي خصص ١٨،٤ مليار دولار من هذه الاعتمادات للعراق.

مكتب المشاريع والعقود. في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤، أنشأ الأمر الرئاسي رقم ٣٦ الخاص بالأمن القومي، تحت عنوان "عمليات حكومة الولايات المتحدة في العراق"، مكتب المشاريع والعقود (PCO). أمر الأمر الرئاسي ٣٦ الخاص بالأمن القومي مكتب المشاريع والعقود بتأمين الدعم للمشتريات وإدارة المشاريع بالنسبة للنشاطات في العراق. في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، أنشأ نائب وزير الدفاع، مكتب المشاريع والعقود ضمن وزارة الجيش، وأمر مكتب المشاريع والعقود هذا بتأمين الدعم المتعلق بإنهاء سلطة الائتلاف المؤقتة، واعتبر مكتب المشاريع والعقود مسؤولاً عن جميع النشاطات المرتبطة بإدارة الأصول والشؤون المالية والبرامج والمشاريع، وعن إدارة النشاطات الإعمارية وغير الإعمارية.

نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين. يستخدم مكتب المشاريع والعقود نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي (CEFMS) للمحاسبة المالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تمّ تصميم هذا النظام كنظام إدخال محاسبي مفرد بحيث تُحدّث المعاملات دفتر الأستاذ العام والدفاتر الثانوية ضمن الوقت الحقيقي. في نظام الإدارة المالية



التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي (CEFMS) هذا، كما في أنظمة المحاسبة المالية الأخرى، يجب ان تكون المبالغ الواردة في دفتر الأستاذ العام متطابقة مع ومدعومة من الدفاتر الثانوية ومن المبالغ التفصيلية للمعاملات.

**تقديرات كلفة الإنجاز.** تطوير تقديرات كلفة الإنجاز مكوّن لا يتجزأ من ضمن إدارة التكاليف، ويجب القيام بتقدير كلفة الإنجاز على أساس تفاعلي مع الأخذ بعين الاعتبار أسباب الفوارق بالنسبة للتقديرات الأصلية، كما يجب تطوير تقديرات كلفة الإنجاز على النحو التالي:

- تحديد التقدم الحاصل باتجاه الإنجاز لتاريخه
- تحديد كلفة أشغال العقود المنجزة لتاريخه
- تحديد أسباب الفوارق بالنسبة للتقديرات الأصلية.
- تقدير حجم الأشغال التي لا تزال بحاجة إلى الإنجاز
- تقدير كلفة الأشغال التي لا تزال بحاجة إلى الإنجاز

**أنظمة إدارة المعلومات.** وفرّ القانون العام 106-108 خمسين مليون دولاراً لتطوير ونشر أنظمة لإدارة المعلومات قادرة على تلبية توقعات الكونغرس. يقول الموظف المسؤول الأول عن التكنولوجيا في مكتب المشاريع والعقود انه تم استخدام حوالي ١٦ مليون دولاراً من أصل الخمسين مليون دولار لتطوير ما سُمي "بحلّ مكتب المشاريع والعقود". حل مكتب المشاريع والعقود صمّم وطوّر استناداً إلى تحاليل قامت بها قيادة المرافق الهندسية في سلاح البحرية وسلاح المهندسين في الجيش الأميركي. راجعت التحاليل أشكال منوعة من تطبيقات برامج الإدارة على الكومبيوتر، الخاصة بالإعمار لتحديد أي تطبيق هو الأنسب للاستخدام في إدارة مشاريع الإعمار الواقعة في بيئة العمليات في العراق. يقوم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، في الوقت الحاضر، بمراجعة الطاقة الوظيفية التطويرية والتشغيلية لحل مكتب المشاريع والعقود، وسوف يحدد المكتب كيف استخدمت الملايين الأربعة والثلاثين المتبقية لأجل تحقيق احتياجات الرقابة وتقديم التقارير المنصوص عنها في القانون العام 106-108.

## الأهداف

كان الهدف الإجمالي لهذا التدقيق تحديد ما إذا كانت أنظمة المعلومات التي استخدمتها المنظمات الحكومية الأميركية قد نتجت عنها إدارة فعالة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وكان الهدف الإضافي تحديد ما إذا كانت أنظمة المعلومات هذه التي تستخدمها المنظمات الحكومية الأميركية جديرة بالثقة وتم تنسيقها بصورة كافية بين تلك المنظمات لضمان تقديم تقارير دقيقة وكاملة، وفي الوقت المناسب، إلى كبار الرسميين الحكوميين والى الكونغرس حول استخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

كان الهدف المُعيّن لهذا التدقيق الأول في هذه السلسلة تحديد ما إذا كانت أنظمة المعلومات هذه والمعطيات التي تتضمنها تلك الأنظمة التي يستخدمها مكتب إدارة إعمار العراق (IRMO) ومكتب المشاريع والعقود (PCO) للرقابة على مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق جديرة بالثقة، وتم تنسيقها بصورة كافية بين تلك المنظمات، وذلك لضمان تقديم تقارير دقيقة وكاملة، وفي الوقت المناسب، إلى كبار الرسميين الحكوميين والى الكونغرس حول استخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

سوف نعالج الهدف الإجمالي في التدقيقات التالية. وبالتحديد، متابعة التدقيق في تقديرات تكاليف الإنجاز التي أعدها مكتب المشاريع والعقود. ونعتزم أيضاً متابعة التدقيق في دقة المعطيات الواردة في تقرير وزير الجيش وتقرير القسم ٢٢٠٧، والرقابة الإدارية على المعطيات المقدمة.

بالنسبة لمناقشة نطاق التدقيق والمنهجية، وللحصول على ملخص التغطية السابقة، أنظر الملحق أ. بالنسبة لتعريفات الاختصارات المستخدمة في هذا التقرير، أنظر الملحق ب. بالنسبة لأعضاء فريق التدقيق، أنظر الملحق د.

## أ. تقديرات غير مطوّرة لكلفة الإنجاز بالنسبة لمشاريع إعادة إعمار العراق

تقرير القسم ٢٢٠٧ حول إغاثة وإعادة إعمار العراق (تقرير القسم ٢٢٠٧) لشهر نيسان/إبريل ٢٠٠٥، الذي جمعه مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، لم يُلبّ الشروط المفروضة من الكونغرس الخاصة بإدخال تقديرات التكاليف المطلوبة لإنجاز كل مشروع على أساس كل مشروع بمفرده. لم يبلغ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق عن معطيات كلفة الإنجاز لأن موظفي إدارة المشاريع في مكتب المشاريع والعقود لم يُنجزوا إدماج أنظمة معطيات البرامج والشؤون المالية، ولم يُطوّروا التقديرات المطلوبة لكلفة الإنجاز لتقرير القسم ٢٢٠٧. نتيجة لذلك، وبدون معطيات دقيقة وكاملة بالنسبة لكلفة الإنجاز، من الصعب تحديد ما إذا كانت الأموال متوفرة لإنجاز المشاريع الجارية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وللبدء بمشاريع جديدة.

### تقرير القسم ٢٢٠٧ حول إغاثة وإعادة إعمار العراق

يطالب القسم ٢٢٠٧ من القانون العام 106-108 الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، مدير مكتب الإدارة والموازنة، بأن يقدم، بالتشاور مع رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة، تقريراً إلى الكونغرس كل ثلاثة أشهر يُحدّث فيه الاستخدامات المقترحة لجميع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على أساس كل مشروع بمفرده، بما في ذلك تقديرات التكاليف المطلوبة لإنجاز كل مشروع. تقرير القسم ٢٢٠٧ هو الآن من مسؤولية مكتب إدارة إعادة إعمار العراق نظراً لحل سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. يجمع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق المعلومات من مختلف المنظمات التي تدير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ويعد التقرير لنقله إلى الكونغرس عن طريق وزارة الخارجية.

في الوقت الذي أنجزنا فيه أشغال تدقيقنا، تمّ إصدار أحدث تقرير للقسم ٢٢٠٧ الذي أعده مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، في ٦ نيسان/إبريل ٢٠٠٥. يجمع تقرير القسم ٢٢٠٧ معاً المعلومات عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من جميع الوكالات التي أعطيت أموال من الصندوق، وبالدرجة الأولى، وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. مكتب المشاريع والعقود يُعدّ تقرير وزير الجيش الذي يُدمج بدوره في تقرير القسم ٢٢٠٧، عن طريق ضم معلومات وزارة الجيش حول تقارير أموال الصندوق.

## تطوير تقديرات كلفة الإنجاز من قِبَل مكتب المشاريع والعقود

تقرير القسم ٢٢٠٧ لشهر نيسان/إبريل ٢٠٠٥، الذي جمعه مكتب إدارة إعادة إعمار العراق لم يُلبّ الشروط التي وضعها الكونغرس القاضية بإدراج التكاليف المطلوبة لإنجاز كل مشروع، على أساس كل مشروع بمفرده. لم يقدم مكتب إدارة إعادة الإعمار معطيات كلفة الإنجاز لأن موظفي إدارة المشاريع في مكتب المشاريع والعقود لم يكملوا دمج أنظمة المعطيات الخاصة بالبرامج والشؤون المالية، ولم يطوّروا تقديرات كلفة الإنجاز المطلوبة لتقرير القسم ٢٢٠٧. لقد ذكر المسؤولون في مكتب المشاريع والعقود عدداً من القيود التي أعاققت تطوير تقديرات كلفة الإنجاز، بما فيها صعوبة دمج المعطيات بين أنظمة معلومات الإدارة المالية وإدارة المشاريع، والمعطيات غير المكتملة لإدارة البرامج، والتكاليف الأمنية المرتفعة بسرعة.

**مسائل دمج الأنظمة في مكتب المشاريع والعقود.** واجهت إدارة مكتب المشاريع والعقود صعوبات في دمج معطيات الإدارة المالية وإدارة البرامج عبر بنيتها التحتية لأنظمة إدارة المعلومات. فمشروع "اوراكل" للربط البيئي المحاسبي مع قاعدة معطيات نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي، مثلاً، والتابع لمكتب المشاريع والعقود، لم يُستكمل لعدم وجود رمز مشترك ومناسب لتعريف المشاريع يتشاطره النظامان. فعدم القدرة على تقاسم المعطيات كان له تأثير سلبي على قدرة مكتب المشاريع والعقود على ربط المعلومات المالية في نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي (CEFMS) ببرنامج المعلومات. وبالتالي، أصبح من الصعب على مديري المشروع إعداد تقديرات كلفة الإنجاز.

**معطيات إدارة البرنامج في مكتب المشاريع والعقود.** ذكر مسؤولو إدارة البرامج في مكتب المشاريع والعقود (PCO) معطيات إدارة البرامج غير المكتملة كعائق بوجه تطوير تقديرات كلفة الإنجاز. فلغاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، بلغت كلفة أكبر ١٥١ مشروعاً ٤,٤ مليارات دولار. وقد لاحظ المسؤولون في مكتب المشاريع والعقود ان ٨٤ مشروعاً من هذا المجموع البالغة كلفتها ملياري دولار كان قد تم تخطيطها من دون وضع التكاليف الواقعية المستهدفة وجداول التنفيذ الزمنية الأساسية لها. لكن التكاليف الواقعية المستهدفة وجداول الزمنية الأساسية اللازمة للاستخدام في الإدارة والتقديرات المستقبلية لتكاليف المشاريع الـ ٦٧ المتبقية والبالغة قيمتها ٢,٤ مليار دولار تقريباً، كانت قائمة.

التكاليف الأمنية في مكتب المشاريع والعقود. العائق الآخر الذي ذكره مسؤولو إدارة البرامج في مكتب المشاريع والعقود، كان النمو السريع في كلفة تأمين سلامة المشاريع ضد نشاطات المتمردين. أبلغت إدارة مكتب المشاريع والعقود، انه بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، ارتفعت الكلفة المقدرة لأمن المشاريع من الخط القاعدي البالغ ١,٢ مليار دولار إلى أكثر من ٢ مليار دولار.

## إجراءات الإدارة

خلال تدقيقنا، اتخذ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الإجراءات لأجل إعداد وإرسال التقارير حول تقديرات كلفة الإنجاز. في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، أبلغنا المسؤولين في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ان المكتب سوف يبدأ إيراد تقديرات تكاليف الإنجاز في تقرير القسم ٢٢٠٧ لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، بدأ الرسميون في مكتب المشاريع والعقود إعطاء تقديرات تكاليف الإنجاز إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. لقد أبلغنا المسؤول الأول عن المعلومات ومدير تكنولوجيا المعلومات في مكتب المشاريع والعقود ان سلاح المهندسين في الجيش الأميركي بصدد تطوير برنامج سوف يربط مشروع "أوراكل" للترابط البيئي المحاسبي التابع لمكتب المشاريع والعقود بقاعدة معطيات نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي. الغرض من هذا العمل تأمين دمج المعطيات المالية ومعطيات المشاريع مما سوف يحسن قدرات مكتب المشاريع والعقود على توليد تقديرات تكاليف الإنجاز. أما التاريخ المُقدّر لاستكمال المعطيات للربط البيئي فهو ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

استجابةً لمسودة تقريرنا التدقيقي، أعلن المسؤولون في مكتب المشاريع والعقود انهم، ابتداءً من حزيران / يونيو ٢٠٠٥، وبالتنسيق مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، قد طبّقوا تماماً الإجراءات التي تدعم شرط تقديم التقارير الشهرية لأجل تطوير وعرض التقديرات المُحدّثة حول كلفة الإنجاز إلى "رموز مشاريع القطاعات" وإلى مشاريع الإعمار المتعلقة بها. وأعلن المسؤولون في مكتب المشاريع والعقود انهم قدّموا تقديرات كلفة الإنجاز لكل مشروع (المعرفة على أنها أمر مهمة رئيسي) إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق.

## الخلاصة

شكل مطلب تقدير كلفة الإنجاز لكل مشروع تحدياً صعباً لكنه كان مطلباً مفروضاً من الكونغرس في العراق. من الصعب أحياناً تحديد التقدم الحاصل في مشاريع الإعمار. ان الافتقار إلى الدعم الآلي الكافي يزيد أيضاً من الصعاب. غير ان صانعي القرار بحاجة إلى صورة دقيقة عن الأموال المطلوبة لإنجاز المشاريع الجاري تنفيذها حالياً. فبدون معطيات حالية ودقيقة عن كلفة الإنجاز، من الصعب تحديد ما إذا كانت الأموال متوفرة لإنجاز المشاريع الجارية لصندوق إغاثة إعمار العراق وللبدء بمشاريع جديدة.

## توصيات، وملاحظات الإدارة، واستجابة التدقيق

أ. ١. نوصي بان يعمد مدير مكتب المشاريع والعقود إلى:

أ. استكمال دمج قاعدة معطيات نظام الإدارة المالية التابع لسلح المهندسين في الجيش الأميركي بمشروع "اوراكل" للربط البيئي المحاسبي التابع لمكتب المشاريع والعقود.

ملاحظات الإدارة. وافق مدير مكتب المشاريع والعقود على توصيتنا. وأعلن مدير المكتب انه يتوقع استكمال أشغال تطوير المكوّن اللازم لهذا الربط البيئي لمكتب المشاريع والعقود في حلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

استجابة التدقيق. وافقنا.

ب. الاستكمال والتحديث لأفضل تقدير حالي للكلفة المطلوبة لإنجاز كل مشروع، على أساس كل مشروع بمفرده.

ملاحظات الإدارة. وافق مدير مكتب المشاريع والعقود على توصيتنا، وأعلن المدير ان مكتب المشاريع والعقود سوف يواصل جهوده لتوليد تقديرات كلفة الإنجاز وان المكتب قد قدّم أولى هذه المعلومات إلى الفرقاء المعنيين.

استجابة التدقيق. وافقنا.

أ.٢. نوصي بان يطالب مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بتقديم أفضل المعلومات الحالية عن تقديرات كلفة الإنجاز نضمها إلى تقرير القسم ٢٢٠٧ حول إغاثة وإعادة إعمار العراق.

ملاحظات الإدارة. وافق المدير الحالي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق على التوصية عن طريق ملاحظات خطية غير رسمية، وأعلن المدير الحالي ان المكتب موافق طالما كان بوسعه ضم معلومات كلفة الإنجاز كتقرير منفصل مع تقديمه لتقرير القسم ٢٢٠٧ نظراً لحساسية المعلومات المفصلة عن المشاريع.

استجابة التدقيق. وافقنا.

## ب. دقة تقرير وزير الجيش

لم يكن بالإمكان التحقق من دقة الـ ٧,٩ مليار دولار الخاصة بالالتزامات وزارة الدفاع والواردة في تقرير وزارة الجيش الصادر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٥. يضاف إلى ذلك ان المعلومات التي ضُمَّت إلى تقرير القسم ٢٢٠٧، بما فيها تقرير وزير الجيش، لم يكن مطلوب التحقق من دقتها من جانب المنظمات الحكومية الأميركية المزودة لتلك المعلومات.

حدث هذا لأن موظفي الشؤون المالية في مكتب المشاريع والعقود لم يستطيعوا تقديم التفاصيل على مستوى المعاملات حول الالتزامات والتي يمكن مطابقتها محاسبياً مع الالتزامات التي يتضمّنها تقرير وزير الجيش وتقرير القسم ٢٢٠٧، ولأن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق لم يضع شرط يطالب فيه وجوب التحقق من المعطيات المقدمة إلى تقرير القسم ٢٢٠٧ قبل تقديمه.

نتيجة لذلك، كان تدقيقنا عاجزاً عن التحقق من دقة المعطيات المقدمة عبر تقرير وزير الجيش إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. يضاف إلى ذلك انه بدون شرط التحقق من المعطيات المقدمة، لا تستطيع المنظمات الحكومية الأميركية تقديم معطيات لم تخضع للتحقيق إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق لضمها إلى تقرير القسم ٢٢٠٧. أخيراً، ولأنه لم يكن هناك أي تحقيق مطلوب أو تم من جانب مكتب المشاريع والعقود، بما في ذلك المعلومات المقدمة من المنظمات الأخرى عبر المكتب، فليس هناك ما يضمن بان الكونغرس قد زُوّد، عبر تقرير القسم ٢٢٠٧، بالمعلومات الصالحة الضرورية لممارسة الإشراف على جهود الإعمار في العراق.

### معطيات معاملات الالتزامات

طالبنا بمعطيات حول معاملات الالتزامات التي تدعم المبالغ الواردة في تقرير وزير الجيش الصادر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٥. قدم مكتب المشاريع والعقود قائمة بمعاملات الالتزامات مُسترجعة من نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي والتي كان من المفترض، في الوقت الذي أعطيت فيه، ان تكون ممثلة ومتطابقة مع تقرير وزير الجيش. خلال تدقيقنا، تفرّر ان المعطيات المقدمة، وان كانت لا تختلف كثيراً، لا يمكن مطابقتها مع مبالغ الالتزامات الواردة في تقرير وزير الجيش.



## قوائم معاملات الالتزامات

لم يكن بالإمكان التحقق من دقة الـ ٧,٩ مليار دولار الخاصة بالالتزامات وزارة الدفاع والواردة في تقرير وزارة الجيش الصادر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٥. حدث ذلك لأن موظفي الشؤون المالية في مكتب المشاريع والعقود لم يستطيعوا تقديم تفاصيل على مستوى المعاملات بحيث تتطابق مع الالتزامات التي يتضمنها تقرير وزير الجيش وتقرير القسم ٢٢٠٧.

الالتزامات المبيّنة في تقرير وزير الجيش وقوائم معاملات الالتزامات. أظهرت مراجعتنا وجود فوارق بين الالتزامات الواردة في تقرير وزير الجيش وبين قوائم معاملات الالتزامات. يظهر الجدول الفوارق في المبالغ الواردة في تقرير وزير الجيش والمبالغ المحددة في قوائم معاملات الالتزامات.

الفوارق بين الالتزامات المبيّنة في تقرير وزير الجيش وبين قائمة معاملات الالتزامات				
المجموع	نفقات عامة	نفقات غير البناء	نفقات البناء	
٧,٩٢٠,١٥٦,٤٤٣ دولار	٢٥٤,٨٣٤,٨٦٨ دولار	٢,٦٠٩,٢٦٠,٤٠١ دولار	٥,٠٥٦,٠٦١,١٧٤ دولار	تقرير وزير الجيش (أ)
٧,٧٨٩,٧٩٥,٠٤٩ دولار	٤٩٥,٠١٢,٨٣٥ دولار	٢,٣٥٥,٩٧٢,٠٣٩ دولار	٤,٩٣٨,٨١٠,١٧٥ دولار	قوائم معاملات الالتزامات (ب)
١٣٠,٣٦١,٣٩٤ دولار	(٢٤٠,١٧٧,٩٦٧) دولار	٢٥٣,٢٨٨,٣٦٢ دولار	١١٧,٢٥٠,٩٩٩ دولار	مبالغ الفوارق بالدولار (أ-ب = ج)
%١,٦٥	(%٩٤,٢٥)	%٧١,٩	%٢,٣٢	النسبة المئوية لقيمة الفوارق (ج/أ)

موقف مكتب المشاريع والعقود. طلبنا من مكتب المشاريع والعقود معطيات المعاملات لدعم المبالغ الواردة في تقرير وزير الجيش الصادر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٥. المعطيات الخاصة بالمعاملات التي قدمها لنا مكتب المشاريع والعقود للمراجعة لم تكن متطابقة مع تقرير وزير الجيش وهي بالتالي لم تلب أهداف تدقيقنا. لقد أبلغنا موظفو الشؤون المالية في مكتب المشاريع والعقود ان نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي (CEFMS) ليس لديه تقرير إداري قياسي لدعم هكذا طلب، لكنه طُلب من المبرمجين لهذا النظام تطوير برنامج كمبيوتر يزود المعلومات المطلوبة.

عندما سألنا عن هذه الفوارق، أبلغنا موظفو الشؤون المالية في مكتب المشاريع والعقود:

ان هناك فارقاً إسمياً موجود بين تقرير وزير الدفاع وبين القائمة المفصلة للمعاملات التي قدمها مدققوا (AFAA) في بغداد. يعكس تقرير وزير الجيش أرقاماً صالحة، وقابلة للدعم وقابلة للمُصادقة، تم الحصول عليها من نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي (CEFMS). أما القائمة المفصلة للمعاملات فهي أداة تحليل داخلية ولدها النظام أعلاه بقصد استخدامها على يد مديري الموارد لتحديد الزيادات/النقص في المعدات في حسابات القطاعات/البرامج. فتقرير المعاملات المفصلة لم يُنشأ أبداً للاستخدام كتقرير قابل للمصادقة. انه أداة لمطابقة الحسابات.

ليس لدى نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي في الوقت الحاضر تقرير شامل يُعدّد كل معاملة فردية تصل إلى (AMSCO) (رمز هيكلية إدارة الجيش)، والأرقام التسلسلية للتخصيصات، إذ انه لم يسبق ان طلب مثل هذا التقرير لمطابقته مع نظام الإدارة المالية (CEFMS) داخلياً، وان كان المقر الرئيسي لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي (HQUSACE) قادراً بكل تأكيد على برمجة هكذا تقرير. لقد صُمم نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين كـ "قيد واحد يقوم بتحديث جميع دفاتر الأستاذ الأساسية والدفاتر الثانوية" وجميع المعاملات تقريباً التي يجري تحديثها في الوقت المناسب. الأساليب الروتينية المتبعة للتطابق تجري مساء كل يوم لضمان تطابق دفاتر الأستاذ الأساسية والدفاتر الثانوية.

تقرير المعاملات المفصل الذي قدمناه للمدققين لم يُقدّم أبداً على انه ملف معاملات يتطابق تماماً مع معطيات وزير الجيش. المدققون كانوا بحاجة إلى أداة لاختيار معاملات الالتزامات لاختبارها، وقد قدمنا لهم ذلك، لكن لن تكون جميع المعاملات موجودة في المعطيات المقدمة. فأجور العمال، مثلاً، وتكاليف التحويلات، ومدفوعات الفوائد، لن تكون ضمن مجموعة المعطيات المقدمة. مجموعة معطياتنا سوف تضم فقط المعاملات المرتبطة بمستند أمر التزام لم يُسلّم (التشديد مضاف بالحرف الأسود). تكاليف تحويلات نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي تتم على مستوى "رمز بند العمل (WIC) وليست مرفقة بالالتزامات. مدفوعات الفوائد تتم بنفس الطريقة، كما أن المعاملات العمالية لا تصبح التزامات إلا عندما يتم توقيع

معطيات الوقت والحضور بدءاً بالالتزام المُصدّق ووصولاً إلى النفقات المستحقة، غير المرتبطة بأمر لم يُسلّم. جميع هذه المعاملات واردة في تقرير وزير الجيش ولكن ليس في تقرير معاملات الالتزامات المفصلة.

عندما تُقارن تقارير وزير الجيش وقائمة المعاملات، على المستوى المُلخّص، يكون هناك فارق بأقل من ربع بالمئة. هذا فارق معقول يوفر مستوى عالٍ من الضمان بان احتساب الأموال يتم بالطريقة المناسبة.

اننا نعتزم القيام بتدقيقات متابعة لدقة المعطيات الواردة في تقرير وزير الجيش ولرقابة الإدارة على المعطيات المقدمة.

### التحقّق من المعطيات المقدمة

المعلومات التي أدخلت في تقرير القسم ٢٢٠٧، بما فيها تقرير وزير الجيش، لم يكن المطلوب التحقق من دقتها من جانب المنظمات الحكومية الأميركية التي قدمت هذه المعلومات. حدث ذلك لأن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق لم يضع شرطاً يطالب بان يتم التحقق من المعطيات المقدمة إلى تقرير القسم ٢٢٠٧ قبل تقديمها.

**المصادقة على المعطيات.** لم يكن مطلوباً من مكتب المشاريع والعقود، حسب المسؤولين في المكتب، المصادقة على دقة المعطيات المقدمة المُدخلة في تقرير وزير الجيش. إضافة إلى ذلك، وحسب المسؤولين في مكتب المشاريع والعقود، فان المكتب يقوم بجمع تقرير وزير الدفاع من مختلف منظمات وزارة الدفاع التي تدير وتستخدم الأموال التي تحصل عليها من خلال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

**موقف مكتب إدارة إعادة إعمار العراق.** قدم الرسمىون في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ملاحظات غير رسمية حول مسودة تقريرنا وأعلنوا انه كانت لديهم رقابة إدارية قائمة لضمان دقة المعطيات المقدمة لهم على أساس أسبوعي. غير ان هؤلاء المسؤولين أعلنوا أيضاً ان تقرير وزير الجيش ليس تقرير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وانهم لا يعلمون ما إذا كانت هناك رقابة إدارية قائمة على التقرير المذكور. ولما كان تقرير وزير الجيش هو أساس المعلومات المقدمة إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق لتقرير القسم ٢٢٠٧، سألنا كيف تأكد المكتب من ان هذه المعلومات قد صدّقت بالنسبة لدقتها. أعلن المسؤولين في المكتب انهم قاموا فقط بجمع وإعداد تقرير القسم ٢٢٠٧ بغية تحويله إلى الكونغرس عن طريق وزارة

الدفاع. وعندما سُئل المسؤولون في المكتب عما إذا كانوا قد طالبوا بان تتم المصادقة على المعلومات المنقولة إلى الكونغرس، أجابوا بالنفي، لكنهم وافقوا على ان ذلك يجب ان يحصل وانهم سوف يطالبون بان يتم التحقق من دقة المعطيات المعطاة لهم لغرض تقرير القسم ٢٢٠٧.

### تطابق المعطيات المقدمة

لا نعتقد ان بإمكان مكتب المشاريع والعقود التأكيد بأن "تقرير وزير الجيش يعكس أرقاماً صالحة وقابلة للدعم وقابلة للمصادقة، تم الحصول عليها من نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي"، في نفس الوقت الذي لا يستطيع فيه تقديم ما يدعم هذا البيان، او تطابق الأرقام الواردة في التقرير مع المعاملات المفصلة.

أبعد من ذلك، لا نعتقد ان بإمكان مكتب المشاريع والعقود القول ان "تقرير المعاملات المفصلة لم يتم إنشاؤه أبداً لاستخدامه كتقرير قابل للمصادقة"، وان "تقرير المعاملات المفصلة الذي قدمناه إلى المدققين لم يقدم على انه ملف معاملات يتطابق تماماً مع معطيات وزير الجيش"، والإصرار في نفس الوقت على انه "عندما يُقارن تقرير وزير الجيش وتقرير قائمة المعاملات على المستوى المُلخص، يكون هناك فارق بأقل من ربع بالمئة؛ وانه فارق معقول يوفر مستوى عالياً من الضمان بان احتساب الأموال يتم بالطريقة الصحيحة". اننا نجد ان هذه البيانات متناقضة.

أخيراً، اننا لا نفهم موقف مكتب المشاريع والعقود القائل بان "تقرير المعاملات المفصلة أداة تحليل داخلي يولدها نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي بقصد استخدامها فقط من قبل مديري الموارد للتعرف على زيادة او نقصان المعدات في حسابات القطاعات/البرامج"، والذي يقول في الوقت نفسه "انه أداة تطابق" عندما لا يمكن مطابقته مع المعطيات الواردة في تقرير وزير الجيش.

### الخلاصة

لم نتمكن من التحقق من دقة المعطيات المقدمة عبر تقرير وزير الجيش إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. يضاف إلى ذلك انه بدون طلب التحقق من المعطيات المقدمة، قد تُقدم المنظمات الحكومية الأميركية إلى مكتب إدارة إعادة أعمار العراق معطيات لم يتم التحقق بشأنها لإدخالها في تقرير القسم ٢٢٠٧. أخيراً، لما لم يكن هناك اي تحقيق مطلوب او مُنفذ من جانب مكتب المشاريع والعقود، بما في ذلك المعلومات المقدمة من المنظمات عبر

المكتب، فلا ضمان إذاً بان الكونغرس قد زُوّد، عبر تقرير القسم ٢٢٠٧، بمعلومات صالحة ضرورية لممارسة الإشراف على جهود إعادة إعمار العراق.

### التوصيات، وملاحظات الإدارة واستجابة التدقيق

ب.١. نوصي بان يعمد مدير مكتب المشاريع والعقود إلى التأكد من ان الرقابة الإدارية على تقرير وزير الجيش، مثل إجراءات التطابق، تؤدي إلى التحقق من دقة المعطيات المقدمة.

ملاحظات الإدارة. لم يوافق مدير مكتب المشاريع والعقود على توصيتنا. فقد أعلن مدير المكتب ان تقرير وزير الجيش هو تحديث أسبوعي يقدم إلى إدارة الجيش، ولم يكن القصد منه أبداً ان يكون تقريراً مصدقاً. وأعلن مدير المكتب أيضاً انه لما كان مكتب المشاريع والعقود يجمع المعطيات التي تولدها أنظمة المحاسبة المتعددة لوزارة الدفاع، فان المصادقة على التقرير غير ممكنة من قبل المكتب.

استجابة التدقيق. لقد وافقنا وعدلنا تقريرنا وفقاً لذلك.

ب.٢. نوصي بان يطالب مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بان يتم التحقق من دقة المعطيات التي تقدمها الوكالات الحكومية الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لإدخالها في تقرير القسم ٢٢٠٧ قبل تقديمها.

ملاحظات الإدارة. وافق المدير الحالي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق على التوصية عبر ملاحظات خطية غير رسمية، وأعلن مدير المكتب ان المعطيات التي أعطيت له لم يكن مطلوب المصادقة عليها، لكن يجب التحقق من دقة المعطيات من جانب المنظمات المختلفة التي تقدم المعطيات إلى المكتب.

استجابة التدقيق. لقد وافقنا وعدلنا تقريرنا وفقاً لذلك.

## الملحق أ. النطاق والمنهجية

لقد أجرينا مقابلات مع موظفي الإدارة ضمن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) ومكتب المشاريع والعقود (PCO) وراجعنا الرسوم البيانية التنظيمية ومذكرات البرامج التي لها علاقة بالموضوع، للتمكن من فهم عمليات الكيانات الرامية إلى إدخال منظماتها ونمطها الإداري والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على محيط عملياتها.

لقد قمنا بمراجعة تقرير القسم ٢٢٠٧ حول إغاثة وإعادة إعمار العراق الذي صدر إلى الكونغرس في ٦ نيسان / إبريل ٢٠٠٥ لاستكمالها. وحاولنا مطابقة المبالغ الواردة في التقرير مع الجداول الداعمة التي قدمها مكتب المشاريع والعقود. لقد قدم المكتب المعطيات المالية لبرنامج وزارة الدفاع الخاص بإغاثة وإعادة إعمار العراق، كما هو وارد في تقرير وزير الجيش الصادر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٥.

لقد أجرينا تدقيقنا في بغداد، العراق، في القصر الجمهوري، حيث أجرينا مقابلات مع كبار الموظفين الماليين والإداريين في مكتب المشاريع والعقود، ومع موظفي الموازنة والعمليات في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق؛ وقمنا بمراجعة برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ومعطياته المالية، وفي المكتب التابع لمكتب المشاريع والعقود حيث أجرينا مقابلات مع موظفي إدارة المشاريع وتكنولوجيا المعلومات كما قمنا بمراجعة معطيات إدارة المشاريع.

لقد قمنا بأداء هذا التدقيق ابتداء من آذار/مارس ولغاية آخر تموز/يوليو ٢٠٠٥، وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية المقبولة على العموم.

**استخدام المعطيات المعالجة على الكمبيوتر.** لقد أجرينا اختبارات للتحقق من المعطيات المالية الالكترونية التي يحافظ عليها مكتب المشاريع والعقود عبر مقارنة رصيد الحساب الوارد في التقارير مع سجلات المعاملات المفصلة، وعبر مقارنة المعاملات المفصلة مع وثائق المصادر. واستخدمنا أيضاً تقنيات التدقيق التي تستعين بالكمبيوتر للتعرف على الالتزامات المزدوجة المحتملة. أشارت نتائج التدقيق إلى ان سجلات العمليات المفصلة التي زودنا بها مكتب المشاريع والعقود لم تكن ممثلة للمعطيات المدخلة في سجلات ملخص المكتب، ولذلك لم تكن صالحة او جديرة بالثقة كي يتم التحقق بشأنها من قبل التدقيق.

التغطية السابقة. لم يسبق ان جرت تدقيقات خلال السنوات الخمس الماضية لها نفس الأهداف او أهداف مشابهة لأهداف هذا التدقيق.

## الملحق ب. الاختصارات

---

نظام الإدارة المالية التابع لسلح المهندسين في الجيش الأميركي	CEFMS
مكتب إدارة إعادة إعمار العراق	IRMO
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	IRRF
مكتب المشاريع والعقود	PCO



## الملحق ج. توزيع التقرير

### وزارة الخارجية

وزير الخارجية

المستشار الرئيسي للوزير والمنسق للعراق

السفير الأميركي في العراق

مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق

المفتش العام لوزارة الخارجية.

### وزارة الدفاع

وزير الدفاع

نائب وزير الدفاع

مدير مكتب دعم إعادة الإعمار الدفاعي في العراق

مساعد وزير الدفاع (المراقب العام للحسابات)/المسؤول المالي الرئيسي

نائب المسؤول المالي الرئيسي

نائب المراقب العام للحسابات (للبرنامج/الموازنة)

المفتش العام لوزارة الدفاع

### وزارة الجيش

مساعد وزير الجيش لشؤون التزويد واللوجستيات والتكنولوجيا

النائب الرئيسي لمساعد وزير الجيش لشؤون التزويد واللوجستيات والتكنولوجيا

نائب مساعد وزير الجيش (السياسة والمشتريات)

مدير مكتب المشاريع والعقود

اللواء القائد للقيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان

مساعد وزير الجيش للإدارة المالية والمراقب العام للحسابات

المدقق العام في الجيش

### منظمات دفاعية أخرى

مدير وكالة تدقيق العقود الدفاعية

منظمات أخرى للحكومة الفدرالية

مدير مكتب الإدارة والموازنة  
المراقب العام للحسابات في الولايات المتحدة  
المفتش العام لوزارة المالية  
المفتش العام لوزارة التجارة  
المفتش العام لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية  
المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية

**لجان الكونغرس واللجان الفرعية، الرئيس وعضو الأقلية**

### **مجلس الشيوخ الأمريكي**

لجنة التخصيصات المالية في مجلس الشيوخ  
اللجنة الفرعية للشؤون الدفاعية  
اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية  
لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة  
لجنة مجلس الشيوخ لشؤون العلاقات الخارجية  
اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا  
اللجنة الفرعية للعمليات الدولية والإرهاب الدولي

لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الأمن الوطني والشؤون الحكومية  
اللجنة الفرعية لشؤون كفاءة الحكومة والإدارة المالية  
اللجنة الفرعية للإدارة المالية، الميزانية والأمن الدولي

### **مجلس النواب الأمريكي**

لجنة مجلس النواب حول التخصيصات المالية  
اللجنة الفرعية للشؤون الدفاعية  
اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية، تمويل الصادرات، والبرامج المرتبطة بها  
لجنة مجلس النواب للقوات المسلحة  
لجنة مجلس النواب للعلاقات الدولية  
اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وآسيا الوسطى  
لجنة مجلس النواب للإصلاح الحكومي

اللجنة الفرعية للكفاءة الحكومية والإدارة المالية  
اللجنة الفرعية للأمن القومي، والتهديدات الناشئة، والعلاقات الدولية

## الملحق د. أعضاء فريق التدقيق

---

أعد تقرير التدقيق هذا مكتب مساعد المفتش العام للتدقيق، ومكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق.

أعضاء مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير هم:

تيموتي باوم

جيمس كاريرا

دان هايفلر

جايمس كوجاك

## ملاحظات الإدارة، مدير مكتب المشاريع والعقود - العراق



وزارة الجيش

مكتب المشاريع والعقود - العراق  
APO AE 09316



٢١ تموز / يوليو ٢٠٠٥

### مذكرة إلى مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

الموضوع: مسودة تقرير عن تقديرات كلفة الإنجاز والشؤون المالية إلى إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

١. بالإشارة إلى مسودة تقرير المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) حول كلفة الإنجاز والشؤون المالية المقدمة إلى إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، المشروع رقم D2005-DCPAAI-0004.1.

٢. تصف مسودة التقرير النتائج التي توصل إليها التدقيق وتعكس الجهود الجارية حالياً لأجل تطوير تقديرات كلفة الإنجاز؛ غير انه لا تزال لدى مكتب المشاريع والعقود هواجس بالنسبة للتوصيات الواردة في القسم ب. ولذا فان مكتب المشاريع والعقود لا يمكنه الموافقة على كامل مسودة تقرير التدقيق.

٣. قد يكون من المفيد لتنفيذ البرنامج ولدعم نوعية التدقيق لو ان مختلف عمليات التدقيق الداخلي كانت منسقة بين وكالات التدقيق. فبيئة (OPTEMPO) العالية تجعل من الصعب موازنة المسؤوليات الجوهرية في إدارة مشاريع الإعمار والعمليات، وفي الوقت نفسه دعم احتياجات التدقيق. وفي نفس الوقت الذي تمت فيه الاستجابة لهذا التقرير، رد أيضاً موظفو مكتب المشاريع والعقود على مسودة التقرير ربع السنوي لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR)، وعلى تقرير تدقيق لوكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي (AAA) وتقرير مكتب المحاسبة العام (GAO).

٤. الملاحظات العامة حول مسودة التقرير مقدمة في المرفق أ. ملاحظات إدارة مكتب المشاريع والعقود حول كل توصية من توصيات التقرير مقدمة في المرفق ب.

٥. سوف يواصل مكتب المشاريع والعقود العمل مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لأجل حل القضايا المعلقة.

دانيل إ. لونغ، جونيور  
لواء في جيش الولايات المتحدة الأمريكية  
مدير مكتب المشاريع والعقود

#### مرفقات

المرفق أ: الملاحظات العامة

المرفق ب: الاستجابة لتقارير مُعيّنة

## المرفق أ

ملاحظات عامة، توضيحات وملاحظات إدارة مكتب المشاريع والعقود على نتائج التدقيق

### ملاحظات عامة وتوضيحات

١. توصل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) ومكتب المشاريع والعقود (PCO) إلى حل بعض القضايا التي تم تعيينها خلال التدقيق. ولا تزال لدى مكتب المشاريع والعقود بعض التحفظات حول نتائج التدقيق والاستنتاجات، وبنوع خاص في ما يتعلق بالقسم ب.

٢. بعد استلامه استجابة مكتب المشاريع والعقود على مسودة التقرير الأولى، طلب مكتب المفتش العام عقد اجتماع ثانٍ في ١٣ تموز/يونيو ٢٠٠٥ لمناقشة هواجس مكتب المشاريع والعقود. وقد تبين في ذلك التاريخ ان معطيات معاملات الإلتزامات المقدمة إلى مدقق مكتب المفتش العام خلال التدقيق لم تلبّ معايير المدقق. نتيجة لذلك، وجب على التدقيق ان يُظهر ان المطابقة السابقة للأرقام لم تكن حاسمة، او كانت موضع شك، من قبل موظفي مكتب المشاريع والعقود. نظراً لتغيّر الفرقاء الرئيسيين في كل من مكتب المفتش العام ومكتب المشاريع والعقود، اقترحنا تحديد موعد لاجتماع مطابقة آخر في المستقبل لحل مسألة الفوارق.

٣. تقرير وزير الجيش هو تحديث أسبوعي لكبار القادة. التقرير بمثابة تجميع لمعطيات الوكالات الأخرى وليس معداً للمصادقة. لم يُعين مكتب المفتش العام أية تغييرات هامة او مادية في المعطيات الواردة. ان مكتب المشاريع والعقود وقيادة الجيش راضيان عن كون تقرير وزير الجيش قد قدم مستوى مناسباً من الأمانة اللازمة للأغراض الإدارية.

٤. تقديرات كلفة الإنجاز (CTC) تقدم لترضي نتائج كلفة الإنجاز في تقارير مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. التقديرات غير الدقيقة حول كلفة الإنجاز الواردة في النتائج أ تصف فقط واحد من عدة أسباب لاحتمال تأجيل المشاريع او عدم بنائها. لم يجر تعريف أية أمثلة مُعيّنة او مقدمة من مكتب المفتش العام.

## ملاحظات حول قسم مُعَيّن

- الصفحة ٢. سياق الجمليتين الأولتين في هذا القسم تفترض ان مكتب المشاريع والعقود تلقى كامل مبلغ الخمسين مليون دولار لإعداد التقارير؛ هذا غير صحيح. لقد تلقى مكتب المشاريع والعقود جزءاً من التمويل لكن الباقي ذهب إلى وزارة الخارجية.



## المرفق ب

### التوصيات وملاحظات إدارة مكتب المشاريع والعقود

التوصية أ.١.١: نوصي بان يستكمل مدير مكتب المشاريع والعقود دمج قاعدة معطيات نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي بمشروع "أوراكل" للربط البيني المحاسبي التابع للمكتب.

الاستجابة: مكتب المشاريع والعقود يوافق ويتوقع إنجاز تطوير أشغال المكوّن العائد لمكتب المشاريع والعقود من نظام الربط البيني بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥. إن تنشيط هذه الوظائف يمكن تحقيقه خلال ٣٠ يوماً شمسياً وفقط بعد ان يكون المقر الرئيسي لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي (USACE HQ) قد وفى بالتزاماته في تنشيط الوظائف المطلوبة في نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي (CEFMS) الذي يخترن مشروع مكتب المشاريع والعقود الفريد لتعيين الاحتياجات (PCO Project Unique Requirement Identify) بصفته "قاعدة المعطيات الأساسية الفريدة" في نظام الإدارة المالية التابع لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي (CEFMS).

التوصية أ.١.٢: نوصي بان يواصل مدير مكتب المشاريع والعقود، تطوير التكاليف الدقيقة والكاملة المطلوبة لإنجاز كل مشروع على أساس كل مشروع بمفرده.

الرد: مكتب المشاريع والعقود يوافق وهو يواصل جهوده لتوليد تقديرات كلفة الإنجاز. الواقع ان المكتب قد قدم أولى هذه المعلومات إلى الفرقاء المعنيين.

ابتداء من حزيران/يونيو ٢٠٠٥، وبالتنسيق مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، طُبّق مكتب المشاريع والعقود تماماً الإجراءات التي تدعم مطلب التقارير الشهرية بغية تطوير وتقديم تقديرات مُحدّثة عن الكلفة اللازمة للإنجاز العائدة لقوانين (قواعد) مشاريع القطاعات والى مشاريع الإعمار المتعلقة بها. لقد قدم مكتب المشاريع والعقود تقديرات الكلفة اللازمة للإنجاز عن كل مشروع (عُرّف عنه انه أمر مهمة رئيسي) إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. يعتقد مكتب المشاريع والعقود ان هذه القضية قد حُلّت، بحلول ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٥.

التوصية ب.١: نوصي بان يتأكد مدير مكتب المشاريع والعقود من ان الرقابة الإدارية الداخلية على تقرير وزير الجيش، مثل إجراءات المطابقة، تؤدي إلى معطيات قابلة للمصادقة.

الاستجابة: مكتب المشاريع والعقود لا يوافق. ان تقرير وزير الجيش تحديث أسبوعي يقدم لإدارة الجيش وليس مُعداً أبداً ليكون تقريراً مصدقاً. فالتقرير مجمع من تقارير وكالات مختلفة كما ان هذه المعطيات تُجمَع لإنشاء عرض واحد.

التوصية ب.٢: نوصي بان يطالب مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) بان يتم التحقق من دقة المعطيات المقدمة إلى المكتب لأغراض تقرير القسم ٢٢٠٧.

الاستجابة: مكتب المشاريع والعقود لا يوافق. فكما سبق ولاحظنا، يجمع المكتب المعطيات التي تولدها أنظمة المحاسبة المتعددة التابعة لوزارة الدفاع، ولهذا السبب، من غير الممكن لمكتب المشاريع والعقود المصادقة على التقرير.